

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم  
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .  
وعضوية القضاة السادة  
باسل أبو عنزة ، ياسين العبدلات ، د. محمد الطراونة ، داود طييلة .

### المميز:

وكيله المحامي

المميز ضده: الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٧ قدم المميز هذا التمييز للطعن في القرار الصادر في  
القضية رقم ( ٢٠١٤/٧٠٣٠ ) والمفصولة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣ محكمة أمن الدولة  
والمتضمن إدانته والحكم عليه لمدة ٣ سنوات .

### وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:

- أخطأت محكمة أمن الدولة بإدانة المميز والحكم عليه بدون تعليل الأسباب  
المؤدية للإدانة .
- أخطأت محكمة أمن الدولة بعدم تخفيض العقوبة لما دون سنة ونصف على  
اعتبار أن الاعتراف يعتبر أحد الأسباب المخففة التقديرية لتخفيض العقوبة  
التي تعتبر بحدها الأدنى ٣ سنوات حيث قام بتسهيل مهمة المحكمة .

٣. أخطأت محكمة أمن الدولة بعدم الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية كونه شاب في مقتبل العمر وليس من أرياب السوابق ولم ترفق النيابة العامة أي كشف أممي وأنه يعيل أسرة من أيتام .
٤. إن العقوبة المحكوم بها جاءت مجحفة ومغلظة وبحكم أن محكمة التمييز محكمة موضوع وللأسباب المذكورة أعلاه نلتمس تخفيض الحكم إلى أكثر من النصف .

#### الطلبات :

١. قبول التمييز شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية .
٢. وفي الموضوع نقض القرار أو تخفيض الحكم أو وقف تنفيذ العقوبة .
- بتاريخ ٢٩/١/٢٠١٥ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية انتهى فيها بطلبه قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً وتأييد القرار المميز .

#### القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن نيابة أمن الدولة أسندت للمتهم

lawpedia.jo

#### التهمة المسندة :

استخدام الشبكة المعلوماتية للترويج لأفكار جماعة إرهابية خلافاً لأحكام المادة (٣/هـ و ٧/ج) من قانون منع الإرهاب رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته .

#### الوقائع :

تتلخص وقائع هذه القضية وكما وردت بإسناد النيابة في أن المتهم من مؤيدي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ( داعش ) ولأجل نشر أفكار هذا التنظيم

والترويج له فقد اشترك المتهم ضمن أربع مجموعات تنشط في استخدام الشبكة المعلوماتية من خلال برنامج ( الواتس أب ) وبدأ بنشر العمليات التي ينفذها المقاتلين في الدولة الإسلامية في العراق والشام ( داعش ) وكذلك أخبار المقاتلين على تلك المجموعات وبتاريخ ٢٠/٨/٢٠١٤ جرى إلقاء القبض على المتهم وجرى التحقيق .

وبنتيجة المحاكمة أمام محكمة أمن الدولة أصدرت قرارها رقم ( ٢٠١٤/٧٠٣٠ ) تاريخ ٢٠١٤/١٢/٣ المتضمن ما يلي :

وعظماً على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة بالإجماع ما يلي :

عملاً بأحكام المادة ( ٣/هـ و ٧/ج ) من قانون الإرهاب رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٦ الحكم على المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم محسوبة له من تاريخ إلقاء القبض عليه بتاريخ ٢٠/٨/٢٠١٤ .

لم يرتضِ المتهم بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة في لائحته التمييزية .

وعن أسباب التمييز:

وعن السبب الأول ومفاده تخطئة محكمة أمن الدولة بإدانة المميز والحكم عليه بدون تعليل الأسباب المؤدية للإدانة .

وفي هذا نجد ما يلي :

من حيث الواقعة الجرمية :

نجد إن محكمة أمن الدولة ووفق الصلاحيات المستمدة من أحكام المادة ( ١٤٧ ) ممن الأصول الجزائية أن نأخذ بما تقنع به من البينة وطرح ما عداها .

وإن المحكمة استعرضت في قرارها وقائع الدعوى وأدلتها استعراضاً شاملاً ودلت عليها وضمنت فقرات من البيانات التي قنعت بها وأخصها اعتراف المتهم أمام المحكمة بأنه مذنب وذلك بالجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٦/١١/٢٠١٤ بالإضافة إلى باقي البيانات التي جاءت متساندة مع هذا الاعتراف .

وعليه نجد إن استخلاص محكمة أمن الدولة لواقعة الدعوى جاء استخلاصاً سائغاً ومقبولاً ومستمد من بيانات لها أصلها الثابت في الدعوى ومحكمتنا تقرها فيما توصلت إليه .

#### من حيث التطبيقات القانونية :

نجد إن الأفعال التي قام بها المتهم ( واعترفه بقيامه بها ) تشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر المادة ( ٣/هـ ) من قانون منع الإرهاب وتعديلاته رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٦ وحيث توصلت محكمة أمن الدولة لذلك فإننا نفرها على ما توصلت إليه .

#### من حيث العقوبة :

نجد إن العقوبة المفروضة جاءت ضمن حدها القانوني لمثل الجرم الذي جرم به المميز .

وحيث إن القرار المميز انطوى على علله وأسبابه ومقوماته بما يفي وأغراض المادة ( ٢٣٧ ) من الأصول الجزائية مما يتعين معه رد هذا السبب .

وعن باقي أسباب التمييز ومفادها عدم الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية رغم اعتراف المميز وأنه شاب .

وفي ذلك فإن عدم الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية تعتبر من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع ولا رقابة لنا عليها في هذه المسألة مما يتعين رد الطعن الوارد بهذه الأسباب .

لهذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٣ رجب سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٢/٤/٢٠١٥ م

برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو

  
نائب الرئيس

عضو



~~عضو~~

~~عضو~~

رئيس الديوان

دقيق  


lawpedia.jo